

مؤتمر مدينة هرتزليا الاسرائيلي

منتظر حنون

يخصص يوم كامل من أيامه الثلاث في دورة ٢٠١١ لدراسة شخصية



السيد
السيستاني ..
مؤتمر
مدينة
هرتزليا التي
تقع ضمن
لواء تل أبيب
هو
المؤتمر الأهم
على مستوى
الكيان

في رسم
السياسات

والتحديات
ويعتد دراسات وبحوث تخص مرجعية النجف وأوراق بحثية مقدمة
حتى من العراق خرجوا بتكهنين

الأول .. (من الممكن أن يطلق هذا المرجع فتوى جهاد اذا ماتعرض
العراق للخطر .. وهو ليس مرجعا صامتا كما يصفه الكثير)
الثاني .. (سوف لن تكون هناك تلبية جماهيرية واسعة لنداء
الفتوى إذا ما صدرت أو ربما ستكون تلبية خجولة) بعد ان عملوا
طوال سنين على إضعاف دور المرجعية ..

إذن نجحوا بالتكهن الأول وفشلوا بالثاني
لذلك ذهبوا باتجاه المشروع الأهم الآن وهو (نهاية المرجعية الدينية
التقليدية السلطوية كما ينسبها البحث) اي المرجعية التي تستطيع
اعطاء زخم وتحريك الشارع .. واستبدالها بمرجعية ضعيفة أو عملية
أو مخترقة تصنع لهم اسلاما .. بحسب الطلب والفترة المرسومة
لذلك ٢٠ عام .. من المشاريع والإساليب تحت يافطة الحرية والتحرر
من قيود الدين وتفطيت الهوية واللعب بالنسيج المجتمعي والأعراف
والثقاليات لذلك أمام الحوزة النجفية حرب شعواء معدة على عدة
محاور واتجاهات مقسمة على عقود لاسيما .. بعد السيد السيستاني
لاسامح للتحفظك الله ياصمام أمان البلاد وأمثل كل مخططات الأعداء
بحق محمد وال محمد

فلسطين أقوى وأسمى... «متحدون ضد التطبيع»

بشارة مرهج

تأمل أن تطلب منك قوة فاشية الخروج من بيتك، أنت، وعائلتك ووالديك المسنين
وتأمرك بالشروع، تحت طائلة ذلك البيت على رؤوس أصحابه، في هدم منزل ومنازل أجدادك
ومستقر أولادك وشاهد نكرياتك، وكل ذلك تنفيذاً لقرار هيئة تسمى نفسها محكمة، تعتبر
صاحب الأرض مخلوقاً مزعجاً لا تنطبق عليه القوانين الوضعية أو عهود الأمم المتحدة أو
حقوق الإنسان. فلا بأس، بالنسبة لهذه المحكمة إذا قام هذا الإنسان المصلوب على خشبة
الأمم المتحدة، والمعلق على صفيح الأنظمة العربية بتدمير بيته بيده، البيت الذي يعتبر
عند العرب رمزاً للوجود والإنجاز والكرامة. فالمهم لدى الكيان الصهيوني هدم البيت لتوسيع
رقعة الاستيطان المهجم، والمهم هدم البيت لكسر معنويات الشعب الذي يقاوم منذ مئة
عام... يقاوم أشرس قوة فاشية على الأرض وأحقر منظومة استعمارية اختارت أن تسدّد ديونها
لليهودية العالمية من حساب شعب تركه أخوته كما ترك أخوة يوسف أخاهم.

ويوسف يشقى كل يوم سواء كان في الضفة أو القدس أو غزة أو الجليل أو الناصرة. لا حدود لشقاؤه
ولا حدود للتخلي الذي أربك الخجل نفسه وجعله يبحث عن مكان يتوارى فيه.

ذلك لا يحدث في زمن الجاهلية أو في القرون الوسطى، إنما يحدث في زمن تصدّر فيه العراضات

السياسية وجمعيات حقوق الإنسان المشهد، وما يحدث ليس عفواً أو صدفة وليس من فعل جماعة أمية جاهلة، وإنما من فعل بعض

شعبنا بانهاض واعجاب لإنجازات لا تنكر. حقتها هذه الجماعة في مجالات الطب والعلوم

والتكنولوجيا لتعود فتصهرها في أتون لا يعترف لهيبه على حق الحياة وقيم الحياة. ولا تعترف نيرانه
على حرمة الآخر وحق الملكية والسكن والتعلم والتجول بحرية في وطن مستقل يتكلم العربية منذ
عصور ويؤم «الأقصى» منذ عصور ويخضع في «القيامة» منذ عصور.

آلة الاستيطان والتهوديد لا تعرف سوى الإطاحة برؤوس الأطفال وتدمير الحدائق وذرّ البيوت في
الهواء وتزييف كل ما حاكته أيدي النساء. فالحقيقة التي بنت عبر مئات السنين، صرحوا وعمرانا
وثقافة، يجب أن تزول وتعطي ذاتها للأطعام والأوهام والأوغاد. أما فلسطين فمن يسمح لآخوتها، لا
بل من يحرضهم، أن يضيفوا على آلام الاقتلاع والغربة والمرارة المأ أشد مضاضة من وقع الحسام

المهند... ألم التخلي وإدارة الظاهر ونقض المواثيق؟! كيف يسمح العربي لنفسه - باسم العصر والحداثة - أن يطعن أخاه بأحلامه، بذكريته، بعاطفته
وحزنة أماله؟

ماذا يقول لتمر طوقان وعسان كنفاني ومحمود درويش وسميح القاسم ومريد
البرغوثي ومحمد الدرة؟

ماذا يقول للأقصى والخليل والليل ودر الجبلجة؟ ماذا يفعل إذا حضر زيت القدس الى مائدته؟

ماذا يفعل إذا زاره برتقال يافا في صحن داره؟ ماذا يفعل إذا ارتقى غصن الزيتون جيد ابتنته؟

حفاً ماذا يفعل هذا، أمام عظمة فلسطين، سوى أن يطأ رأسه خجلاً.



ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

استعصاء أزمة لبنان.. لماذا الإدمان على دعوة الخارج لتطويع الداخل؟

د. عصام نعمان

إن المخرّج الأيمن من أزمة لبنان المزمنة يكمن في العمل الوطني الطويل النفس من أجل هدم نظام المحاصرة الطائفية سلماً وتدريباً في سياق إرساء قواعد دولة المواطنة المدنية الديمقراطية. ذلك يتطلب فضلاً عن النضال وجهوداً وإنجازات متراكمة، فما العمل في المدى القصير وال المدى المتوسط؟ لا بدّ من تفعيل الحركات الشعبية السلمية الضاغطة على أهل السلطة من أجل التوصل إلى تشكيل حكومة من سياسيين واختصاصيين غير حزبيين تتولى الاهتمام بخمس أولويات ضاغطة:

أولها: تأمين ضروريات المعيشة من غذاء ودواء وطاقة (كهرباء وبنزين ومازوت).

ثانيها: تفعيل التحقيق في جرائم تفجير مرفأ بيروت، ونهب الأموال العامة المحولة الى الخارج، والعمل على استعادتها.

ثالثها: دعم الجيش اللبناني والمقاومة في تصديهما للتطهيرات الإرهابية والاعتداءات «الإسرائيلية» المتواصلة.

رابعها: التوافق على اعتماد قانون ديمقراطي للانتخابات يؤمّن صحة التمثيل الشعبي وعدالته بتنفيذ نصّ المادة ١٢ من الدستور التي تقضي بانتخاب مجلس نواب على أساس وطني لاطانفي ومجلس شيوخ لتمثيل الطوائف وذلك على أساس دائرة وطنية واحدة، والتمثيل النسبي، وخفض سن الاقتراع الى الثامنة عشرة.

خامسها: إقرار مشروع قانون الانتخابات الديمقراطي الجديد في استفتاء شعبي تحت رقابة مؤسسات حقوق الإنسان في العالم.

سادسها: إجراء الانتخابات على اساس قانون الانتخاب الجديد لتمكين اللبنانيين جميعاً من التعبير عن إرادتهم بحرية وديمقراطية.

صحيح أنّ تآكل ركائز النظام السياسي وأركان المنظومة الحاكمة وأمرأ الطوائف تتزايد بوتيرة متسارعة، إلا أنّ ذلك يجب أن يكون حافزاً ودافعاً لقوى الشعب الوطنية والديمقراطية لمضاعفة نشاطها وضغوطها من أجل تحقيق الأهداف المرجحة آنفة الذكر. هل من نهج آخر أفضل وأفضل؟

اتفاق الطائف للوفاء الوطني تمّ بتدخل من السعودية وسورية والولايات المتحدة سنة ١٩٨٩.

إنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان تمّ في أعقاب اغتيال الرئيس رفيق الحريري سنة ٢٠٠٥.

الاتفاق على انتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية تمّ في الدوحة بعد ٨ أشهر من انتهاء ولاية الرئيس العماد إميل لحود سنة ٢٠٠٧.

مؤتمرات باريس ١ وباريس ٢ وباريس ٣ عقدت برعاية فرنسا في محاولة لإخراج لبنان من أزمتة المالية والاقتصادية.

وقف حرب «إسرائيل» على لبنان والمقاومة تمّ سنة ٢٠١٦ بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١.

كل هذه التدخلات الخارجية والدولية لم تنجح في تحقيق معظم الأهداف المتوخاة منها إذ لا تزال تداعياتها السياسية تتفاعل حتى اليوم، فهل يعتقد دعاة الحيد والتدويل والتدخلات الخارجية أنّ الأطراف الدولية والإقليمية التي تعهدت بالتدخلات سابقة الذكر قادرة اليوم، بعد تراجع سيطرتها ونفوذها، على تمكين اللبنانيين بشتّى أطرافهم المتصارعة على الوصول الى اتفاقات تعايش واستقرار راسخة؟

الحقيقة أنّ ثمة سبباً رئيساً لتعذّر حلّ أزمة لبنان المزمنة هو حرمان اللبنانيين منذ إعلان «لبنان الكبير» سنة ١٩٢٠ حتى اليوم من التعبير بحرية عن إرادتهم الحقيقية حيال ما كان يُعرض أو يُفرض عليهم من تسويات واتفاقات فضلاً عن مرشحين لرئاسة الجمهورية أو لعضوية مجلس النواب.

فالبنايون كانوا دائماً وما زالوا ممنوعين من التعبير عن إرادتهم الحقيقية، لا سيما في الانتخابات والمنعطفات المصرية بسبب مصادرة حرية التعبير والرأي نتيجة اعتماد قوانين للانتخابات حرص أمراء الطوائف وأركان المنظومة الحاكمة على إقراها على نحو يؤدي الى إعادة إنتاج نظام المحاصرة الطائفية واستبعاد المعادين له لا سيما ممثلي القوى الوطنية العابرة لتركيب الطوائف ال ١٨ بما هي ركائز النظام السياسي الفاسد.

دولية يعيّن مجلس الأمن الدولي للتحقيق في جريمة تفجير مرفأ بيروت. هؤلاء فانهم أنّ المادتين ٢٤ و ٢٩ من ميثاق الأمم المتحدة تشترطان لاتخاذ موقف من نزاع معروض على مجلس الأمن أن ينطوي على خطر يهدّد السلم والأمن الدوليين، فهل تشكل الخلافات الطائفية ومنازعات الخصومة بين أطراف المنظومة الحاكمة على خطر يهدّد السلم والأمن الدوليين؟ وهل نجو مشروع قرار كهذا



مطروح على مجلس الأمن من اعتراض إحدى الدول الخمس الكبرى صاحبة حق الفيتو ما يؤدي الى نقضه؟

من مراجعة تاريخ لبنان سحابية المئة سنة الماضية تتكشف حقيقة مفادها أنّ ثمة إيماناً لدى فريق من اللبنانيين على قبّل أو حتى التماس تدخل القوى الخارجية والأمم المتحدة لتطويع أطراف خصومة له في الداخل. دونكم عيّنة من حالات ساطعة الدلالة على تدخل واستدخال قوى خارجية في مجريات أحداث وصرعات لبنانية بارزة:

إعلان دولة لبنان الكبير تمّ بقرار من المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو سنة ١٩٢٠.

استكمال استقلال لبنان عن سلطات الانتداب الفرنسي تمّ بتدخل من المفوض السامي البريطاني الجنرال سبيرس سنة ١٩٤٢. تهدئة الانتفاضة الشعبية ضد محاولة تجديد ولاية الرئيس كميل شمعون وإنزال قوات أميركية وفرنسية في بيروت تمّت باتفاق بين مصر والولايات المتحدة سنة ١٩٥٨ على انتخاب الجنرال فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية.

تتعدّد الخلافات والنزاعات والتحديات وتزداد معها أزمة لبنان المزمنة تفاعلاً. بعد تفجير مرفأ بيروت وشطر من العاصمة، تعقدت الأزمة بتحية قاضي التحقيق العدلي فادي صوان. ما أوحى للرأي العام بأنّ جسم القضاء برمتيه قد جرت تحيته. ذلك رفع الأزمة الى مستوى أعلى من الاستعصاء.

كيف الخروج من هذه الحال المزمنة؟

قبل بلوغ الأزمة مستوى الاستعصاء وبعده ارتفع صوتان

لافتان. الأول للكاردينال بشارة الراعي، بطريرك أنطاكية وسائر المشرق للمسيحيين الموارنة.

الثاني لسيمير جعجع، رئيس حزب «القوات اللبنانية» وكتلة البرلمانية.

يبدا البطيريك الراعي.

البطيريك نصرالله بطرس صفير، متشككاً بقدرة اللبنانيين على حكم أنفسهم بل بجدية رغبتهم في ذلك. هذا الإحساس حمله على مناشدة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون والمكلف تأليف الحكومة الرئيس سعد الحريري وضع خلافتهما الشخصية والسياسية جانباً والاتفاق على تأليف الحكومة العتيدة. إزاء عدم استجابة الرئيس، انتقل الراعي الى المناداة بتحييد لبنان. لكن يبدو أنّ جملة موقفات وتحديات غابست عن ذهنه

وربما تقصّد تجاهلها. ذلك أنّ لبنان كيان تعديني لكلّ من طوائفه كينونة وخصوصية ودور في تقرير السياسة العامة ما أتاح ويتيح لكل طائفة الاعتراض (فيتو) على أيّ سياسة ترى أنّ من شأنها النيل من كينونتها ودورها.

ليس في مقدور أيّ طائفة، إذا، الاعتراض على اعتماد الحيد او التحييد، لا سيما أنّ «إسرائيل» لن تعترف بذلك بدليل حروبها واعتداءاتها المتواصلة على لبنان؟ ثم، هل في لبنان دولة قادرة وعادلة بإمكانها قبّل سياسة الحيد وتحمّل مفاعيلها المكلفة؟

سمير جعجع ومريدوه أيذا دعوة البطيريك الراعي، لكنهم ركزوا على المطالبة بلجنة

أمريكا "ترضخ" مكرهة للشروط الإيرانية وتلجأ للأوروبيين لإنقاذ ماء وجهها..

وهل يتجاوب "المحافظون" مع تنازلاتها؟ وما هي اللّغة الأنجع التي استخدموها وغيّرت المعادلات جذرياً؟ وما هي "كلمة السر" وراء مهاجمة نتنيهاو؟

عبد الباري عطوان

يقوده بليكنك وزير الخارجية بالعودة إلى الاتفاق القديم بصورقة بأخرى. يرى الجناح الآخر المتشدّد

بضرورة التوصل إلى اتفاق جديد موسع يشمل برامج إيران الصاروخية، وإعادة صياغة دورها الإقليمي.

أيّ التخلي عن أزمها العسكرية في لبنان والعراق واليمن وغزة.

إيران لن تقبل إلا «برفع كامل» للعقوبات الأمريكية مقابل وقف تخصيب اليورانيوم، والسماح للمفتشين الدوليين بمواصلة مهامهم، كما أنها لن تتخلى عن برامجها الصاروخية المتطورة، وإن كانت ربما مستعدة للتفاوض حول مدى هذه الصواريخ، أي عدم إنتاج صواريخ عابرة للقارات يمكن أن تصل إلى العمق الأمريكي على غرار صواريخ كوريا الشمالية (٢٠٠٠ كم).

أمريكا لا تفهم إلا لغة القوة، ويبدو أنّ الجناح الإيراني «المحافظ» الذي يتزعمه المرشد الأعلى السيد علي خامنئي، طفق كيه، واتخذ قراراً حازماً بالعودة إلى النهج الإيراني الذي كان متبعاً قبل توقيع الاتفاق عام ٢٠١٥ الذي لا يثري بالعود والاتفاقات الأمريكية، ولهذا أزع بالجنح المعتدل إلى المقاعد الخلفية وجلس أمام عجلة القيادة ويات صاحب القرار الأوجيد في الملف النووي، ومُعظم الملفات الأخرى.

الإنذار ليلة الاثنين، إذا لم توافيق الولايات المتحدة على شروطها بوقف إرهابها النووي والتخلي عن جميع التزاماتها تجاهه، ولهذا أوحث لحلفائها الأوروبيين بالعودة إلى عقد اجتماع «غير رسمي» في بروكسل مع الجانب الإيراني، واعتبار هذا الاجتماع بمثابة السّلم لإنزالها عن شجرة العقوبات، وإنقاذ ماء وجهها.

أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الجديد، أبلغ الدول الأوروبية الثلاث المؤقعة على الاتفاق (بريطانيا فرنسا وألمانيا) بأنّ حكومته مستعدة للجلوس مع إيران بشأن عودة التزام البلدين للاتفاق النووي، ونهبت إدارتة إلى ما هو أبعد من

بأنّها لن تعارض «عدم تمدد» المنظمة الدولية لعقوباتها على إيران، وخففت قيود السفر على الدبلوماسيين الإيرانيين.

يمكن القول، وباختصار شديد، أنّ الإدارة الأمريكية الجديدة أعربت عن استعدادها للروض الكامل للشروط الإيرانية بما في ذلك رفع العقوبات، لأنها توصلت إلى قناعة راسخة بأنّ التلكو لا يعني تنفيذ إيران لتهدياتها برفع نسب تخصيب اليورانيوم والمضي قدماً في سياستها النووية الجديدة، أي السير على نهج حكومة كوريا الشمالية وإنتاج رؤوس نووية.

المعلومات المتوفرة لدينا تؤكّد أنّ إيران كانت بصدد وقف التعامل بالكامل مع المفتشين الدوليين فور انتهاء «الهلة

الاقتصادي»، أيّ العقوبات الاقتصادية فوراً ودون أيّ مُماطلة.

المكالمة الهاتفية التي أجراها الرئيس بايدن مع بنيامين نتنيهاو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، وبعد شهر من توليه منصبه، ومهاينة أكثر من ١٥ زعيماً دولياً، لم تأت لإثبات علاقات الصداقة القوية بين القرار الأمريكي بالعودة إلى الاتفاق النووي، وتجديد التواصل مع الحكومة الإيرانية، وكلّ التصريحات التي صدرت عن نتنيهاو، أو مكتبه، ووصفت المكالمة التي استمرت ساعة، بأنّها كانت «ودية» كذبة جديدة تضاف إلى جبل هائل من أكاذيب نتنيهاو. وإذا كان الإيرانيون، محافظين كانوا أم معتدلين، مؤحدين حول مسألة الرفع الفوري للعقوبات فإنّ هناك انقسام في الإدارة الأمريكية حول كيفية إدارة الأزمة النووية هذه، فيمنها يطالب الجناح الذي

أدركت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن أنّ إيران لن ترمش أولاً، وأنها جادة في تهديدها بالانسحاب كلياً من الاتفاق النووي والتخلي عن جميع التزاماتها تجاهه، ولهذا أوحث لحلفائها الأوروبيين بالعودة إلى عقد اجتماع «غير رسمي» في بروكسل مع الجانب الإيراني، واعتبار هذا الاجتماع بمثابة السّلم لإنزالها عن شجرة العقوبات، وإنقاذ ماء وجهها.

أنتوني بلينكن، وزير الخارجية الجديد، أبلغ الدول الأوروبية الثلاث المؤقعة على الاتفاق (بريطانيا فرنسا وألمانيا) بأنّ حكومته مستعدة للجلوس مع إيران بشأن عودة التزام البلدين للاتفاق النووي، ونهبت إدارتة إلى ما هو أبعد من

بأنّها لن تعارض «عدم تمدد» المنظمة الدولية لعقوباتها على إيران، وخففت قيود السفر على الدبلوماسيين الإيرانيين.

يمكن القول، وباختصار شديد، أنّ الإدارة الأمريكية الجديدة أعربت عن استعدادها للروض الكامل للشروط الإيرانية بما في ذلك رفع العقوبات، لأنها توصلت إلى قناعة راسخة بأنّ التلكو لا يعني تنفيذ إيران لتهدياتها برفع نسب تخصيب اليورانيوم والمضي قدماً في سياستها النووية الجديدة، أي السير على نهج حكومة كوريا الشمالية وإنتاج رؤوس نووية.

المعلومات المتوفرة لدينا تؤكّد أنّ إيران كانت بصدد وقف التعامل بالكامل مع المفتشين الدوليين فور انتهاء «الهلة

